المخاطر الائتمانية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

تطبيق عملي على بنك بيمو وبنك الشام

آلاء محمود ديدح

ماجستير مهني MBA اختصاص المصارف الإسلامية

"يطلق الائتمان على المعاملات المالية التي ينشأ عنها دين في ذمة أحد طرفي المعاملة للآخر، سواء أكان نشوء الدَّين في ابتداء المعاملة وهو الائتمان النقدي المباشر ومنه على سبيل المثال: القرض وخصم الأوراق التجارية في المؤسسات التقليدية، أم كان من المحتمل أن تؤول المعاملة إلى الدين وهو الائتمان العرضي غير المباشر، كما في الكفالات المصرفية وخطابات الضمان وكمبيالات القبول وخطابات الاعتمادات المستندية؛ ويستخدم مصطلح التسهيلات الائتمانية بمعنى الائتمان بقسميه النقدي والعرضي؛ والائتمان والتسهيلات الائتمانية أشمل من مفهوم التمويل الذي يتعلق بحالة التأجيل الفعلي لأحد البدلين"[1].

"يحدث التمويل فقط في المعاملة التي يتأجل فيها أحد البدلين فعلا كالقرض وخصم الكمبيالات والاعتماد البسيط والمرابحة والسلم والاستصناع، لكن ليس بالضرورة أن يحدث التمويل في الكفالات وخطابات الضمان وخطابات الاعتمادات المستندية والقبولات البنكية؛ وعليه يكون التمويل أخص من الائتمان، فكل تمويل ائتمان، وليس كل ائتمان يؤدي فعلا إلى تمويل"[2].

المخاطر الائتمانية:

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد ينتج عن:

- عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد ووفق الشروط المتفق عليها عند منح الائتمان.
- أو أن المقترض له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر.

[1] المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم(٣٧)، الاتفاقية الائتمانية، البحرين، ٢٠١٧، ص ٩٣٧

[2] المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم (٣٧)، الاتفاقية الائتمانية، مرجع سابق، ص٩٥٤.

وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده.

كما يمكن أن نضيف عدة احتمالات أخرى والتي توضح أكثر المخاطر الائتمانية والتي تتمثل فيما يلي:

– لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.

– يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها، سواء كان في المبلغ الائتماني (القرض + الفوائد) أو في توقيتات السداد.

– المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقترض ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضًا سواء كان بنكًا، أو مؤسسة مالية، أو منشأة أعمال تبيع لأجل[1].

كما يمكن القول إن مخاطر عدم القدرة على السداد تعد المخاطر الكاملة للائتمان وهي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل وتختلف الأسباب باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة، ومن أهمها نذكر:

– خطر بشري: ويتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على سداد التزاماته المالية بناءً على سمعته وجدارته الائتمانية.

– خطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك: قد يلجأ العميل بطريقة غير سليمة إلى إخفاء معلومات عن شخصيته لأجل الحصول على ائتمان أو لأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية.

وفي هذه الحالة لا يستطيع العميل المقترض سداد قيمة المبلغ المقترض مع الفوائد المستحقة بحلول الأجل المتفق عليه ويتم الإعلان عن عجز الدفع عندما لا يستطيع سداد مبالغ مجدولة في مواعيدها لفترة أقل من ٣ شهور بعد حلول موعد السداد وخرق الاتفاق.

لذلك يحرص البنك على دراسة القوائم المالية لعملائه لـ ٣ سنوات سابقة وتحديد مدى كفاية تحويل الأصول إلى نقدية وحجم الضمانات التي تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد المستحقة[2].

---

[1] د. كمال رزيق ود. فريد كورتل، تسيير المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية – حالة البنوك الجزائرية، جامعة الزيتونة، الأردن.

[2] د. مفتاح صالح، المخاطر الائتمانية تحليلها – قياسها -إدارتها – والحد منها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة – كلية العلوم الاقتصادية والإدارية – جامعة الزيتونة – الأردن، ٢٠٠٧

المخاطر الائتمانية في البنوك التقليدية :

تواجه البنوك التقليدية المخاطر الائتمانية في كل عملياتها تقريباً لان العلاقة بينها وبين عملائها هي علاقة دائن بمدين على الدوام مهما اختلفت التسميات للعقود والمعاملات[1] .

تظهر المخاطرة الائتمانية في التسهيلات الائتمانية عندما يعجز المدين عن الوفاء بشروط الدين كاملة وفي موعدها[2] .

نورد بعض التسهيلات الائتمانية التي يتعامل بها المصرف التقليدي :

القروض : هي التسهيلات المستحقة الدفع بتاريخ معين متفق عليه بين المؤسسة المالية التقليدية والعميل .

السحب على المكشوف : هو التسهيلات الموضوعة تحت تصرف العميل من قبل المؤسسة المالية التقليدية ضمن حدود معينة وحتى تاريخ معين للسحب منها عند الحاجة .

الأوراق المحسومة : تشمل الأوراق التجارية مثل الكمبيالات والسندات لأمر المحسومة لدى المؤسسة المالية التقليدية .

بطاقات الائتمان المصدرة : هي من التسهيلات التقليدية التي يترتب على استخدامها مديونية يمكن تقسيطها على العميل ضمن حدود مقررة لكل عميل مع ترتيب فوائد عليها .

الاعتمادات المستندية : هي من التسهيلات المقدمة من قبل المؤسسات المالية التقليدية لصالح عملائها على نحو تلتزم فيه البنوك بأن تدفع إلى المستفيدين قيمة تلك الاعتمادات المفتوحة لحساب عملائها . سواء أكانت قيمة هذه الاعتمادات مستحقة لدى الاطلاع على المستندات، أم كانت مستحقة في تاريخ لاحق للاطلاع عليها .

القبولات المصرفية : هي من التسهيلات المقدمة من قبل المؤسسات المالية التقليدية لصالح عملائها، وهي تعهد من تلك المؤسسات لحساب أحد عملائها أو لحسابها بأن تدفع إلى المستفيدين قيم الأوراق المقبولة في تاريخ استحقاقها .

---

[1] د. خديجة خالدي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.

[2] د. بوعظم كمال ود. شوقي بورقبة، تطوير نظام إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي الثاني، ٢٠٠٩

الضمانات المصرفية: هي من التسهيلات المقدمة من قبل المؤسسات المالية التقليدية لصالح عملائها، وتمثل تعهداً يصدر منها بناء على طلب عميله بأن يؤدي إلى طرف ثالث المبالغ المبينة في الضمانات عند طلبه خلال مدة محددة.

عمليات القطع الأجنبي: هي من التسهيلات التقليدية المقدمة للعملاء الخاصة بالعقود الآجلة لشراء وبيع العملات الأجنبية.

المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية:

البنوك الإسلامية تواجه هذا النوع من المخاطر في صيغ التمويل الإسلامي التي تعتمد على عقود المداينة[1].

نورد بعض صيغ التمويل والاستثمار التي يتعامل بها المصرف الاسلامي:

المرابحة والمساومة: هي من صيغ البيوع وتمثل أساليب للتمويل الذي تقدمه المؤسسات المالية الإسلامية لأغراض تلبية احتياجات العملاء من الأصول المنقولة وغير المنقولة ويشترط في المرابحة خلافًا للمساومة بيان تكلفة السلعة على المؤسسة؛ تأتي المخاطرة من خلال تأخر العميل في سداد ما عليه في الآجال المحددة[2].

المضاربة: أسلوب تمويلي تقدمه المؤسسات لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة فتكون شريكًا بالمال (رب المال) مع طرف آخر(المضارب) يكون شريكًا بالعمل ويتولى الإدارة، ويتم توزيع الأرباح المتحققة وفق لحصص شائعة محددة النسبة في العقد. ويتحمل رب المال الخسائر التي تتحقق ما لم يثبت تعدي المضارب أو تقصيره[3].

وتتعرض لمخاطر عدم دفع المضارب لمستحقات المصرف ومخاطر تآكل رأس المال وعند إنهاء المضاربة والتنضيض والقسمة يصبح نصيب البنك مضمونًا على العامل.

المشاركة الدائمة والمتناقصة: أسلوب تمويلي تقدمه المؤسسات لعملائها من خلال مشاركة العملاء في رأس مال مشروع أو عملية معينة مقابل المشاركة في الأرباح والخسائر بنسب محددة في العقد[4] وقد

---

[1] د. خديجة خالدي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، مرجع سابق.
[2] د. بوعظم كمال ود. شوقي بورقبة، تطوير نظام إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق.
[3] المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم(٣٧)، الاتفاقية الائتمانية، مرجع سابق، ص٩٤١.
[4] المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم(٣٧)، الاتفاقية الائتمانية، مرجع سابق، ص٩٤١.

يتحول رأس المال المستثمر في عقد المشاركة او المضاربة الى دين في حالة ثبوت إهمال أو سوء تصرف المضارب أو الشريك الذي يدير مشروع المشاركة؛ في حال عدم السداد، يحظر على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في بعض الأنظمة فرض أي غرامة إلا في حالة المماطلة، مما يؤدي إلى زيادة احتمال عدم السداد. وفي تلك الأنظمة يحظر على تلك المؤسسات استخدام مبلغ أي غرامة لمنفعتها، ويجب عليها التبرع بمبلغ أي غرامة لصرفها في أوجه البر، وهذا كله يؤدي لزيادة تكلفة عدم السداد[1].

تعتبر صيغ المشاركة من أقل الصيغ استخداماً في المصارف الإسلامية بسبب المخاطر الائتمانية العالية المرتبطة بها بسبب:

- عدم وجود ضمانات كافية خاصة الضمانات الأخلاقية للزبائن.
- ضعف كفاءة المصارف الإسلامية في تقييم المشاريع الاستثمارية المراد تمويلها.
- طبيعة مصادر الأموال في البنوك الإسلامية التي يغلب عليها طابع الحسابات القصيرة الاجل ويفرض استخداما قصير الاجل من خلال المرابحة والاجارة وفي حالة استخدم المصرف هذه الأموال في المشاركات فانه سيتعرض لنوع من مخاطر التوازن المالي[2].

الإجارة التشغيلية والتمويلية: أسلوب لتمويل احتياجات العملاء من المنافع والأصول، بحيث تتولى المؤسسة المالية شراء الأصول وإيجارها للعملاء لفترات محددة مقابل دفعات إيجارية دورية وفقا للعقد[3].

وتتعرض لمخاطر عدم قدرة المستأجر على الوفاء بالتزاماته التعاقدية بالإضافة الى المخاطر المتعلقة بالأصل المؤجر يتحملها المؤجر خلال مدة الاجارة فأي هلاك يلحق بالأصل دون تعدي أو إهمال المستأجر يتحمل تبعته المؤجر كما يتعين عليه تحمل نفقات التأمين والصيانة الأساسية للأصل المؤجر والضرائب المفروضة على ملكية هذا الأصل أو دخله[4].

---

[1] المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ٢٠٠٥.

[2] د. بوعظم كمال ود. شوقي بورقبة، تطوير نظام إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق.

[3] المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم(٣٧)، الاتفاقية الائتمانية، مرجع سابق، ص٩٤١.

[4] حسان، حسين حامد، آليات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر الهيئات الشرعية الحادي عشر، البحرين،٢٠١٢، ص٣

الاستصناع: أسلوب تمويلي تقدمه المؤسسة للعملاء تلتزم فيه بتصنيع المعدات أو السلع أو إنشاء المباني أو الأصول الرأسمالية المختلفة وفقا للمواصفات المتفق عليها وبحيث يكون للمؤسسة الحق في استصناع غيرها من خلال عقد استصناع موازٍ[1].

السلم: أسلوب تمويلي تقدمه المؤسسة للعملاء من أصحاب الزروع والثمار والتجارات الذين يحتاجون إلى النفقة عليها وعلى أنفسهم، ويكون للمؤسسة الحق في السلم مع غيرهم من خلال عقد سلم موازٍ[2].

والسلم والاستصناع يتولد عنه دين سلعي لا نقدي وتتضح أن المخاطر في كل منهما في عدم تسليم العميل السلعة في الوقت المحدد الامر الذي يؤدي ربما إلى انخفاض سعر السلعة في السوق أو تسليم نوعية مختلفة عما اتفق عليه مما يترتب عليه خسارة محتملة في الدخل أو حتى في رأس المال.

ونظراً للخصائص الفريدة لكل أداة من أدوات التمويل مثل الطبيعة غير الملزمة لبعض العقود فان مرحلة البدء في التعرف على مخاطر الائتمان قد تختلف من أداة إلى أخرى وعليه فان تقييم مخاطر الائتمان يجب أن يتم بشكل مستقل لكل أداة تمويل على حدة من أجل تسهيل عمليات المراقبة الداخلية الملائمة وعمليات إدارة المخاطر.

على البنوك الإسلامية أن تأخذ بعين الاعتبار الأنواع الأخرى من المخاطر التي تؤدي إلى نشوء مخاطر ائتمان ومن أمثلة ذلك أن تتحول المخاطر المتأصلة في طبيعة عقد المرابحة من مخاطر سوق إلى مخاطر الائتمان.

وفي مثال آخر يتحول رأس المال المستثمر في عقد المشاركة أو المضاربة إلى دين في حالة ثبوت إهمال أو سوء تصرف المضارب أو الشريك الذي يدير مشروع المشاركة[3]

وعلى البنوك الإسلامية عند تحديد مستوى المخاطر المقبولة للأطراف المتعامل معها أن تتأكد من:

١. أن المعدل المتوقع للعائد على العمليات يتناسب مع مخاطرها.

٢. تجنب مخاطر الائتمان المفرطة (على مستوى كل عملية أو على مستوى المحفظة ككل)[4].

---

[1] المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم(٣٧)، الاتفاقية الائتمانية، مرجع سابق، ص٩٤٢.
[2] المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم(٣٧)، الاتفاقية الائتمانية، مرجع سابق، ص٩٤٢.
[3] المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، مرجع سابق.
[4] محمد عبد الحميد عبد الحي، رسالة دكتوراه بعنوان استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف، جامعة حلب، ٢٠١٤.

مبعث تعرض البنك الإسلامي إلى معدل أعلى من المخاطر الائتمانية[1] :

إن الناظر إلى دفاتر البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية يجد أن جانب الأصول في كليهما تحوي بصفة أساسية على الديون، ومع أن البنوك الإسلامية يفترض عنايتها بصيغ التمويل الأخرى مثل المضاربات والمشاركات فإنها في الواقع تركز على المرابحة والاستصناع؛ ولعل من مبررات ذلك أن القدرات المصرفية في إدارة المخاطر الائتمانية قد تطورت تطوراً عظيماً مما يمكن الاستفادة منه؛ بينما أن إدارة مخاطر المضاربة والمشاركة لما يزل في مراحله الأولى وعمليات تطوير إنما تتم بالطرق الذاتية دون الاعتماد على معين الخبرات المصرفية التقليدية.

ومع ذلك يبقى أن الديون المصرفية لدى البنوك الإسلامية مختلفة عن البنوك التقليدية ولهذا الأثر المهم على المخاطر الائتمانية. ومن ذلك:

أ- عدم إمكانية زيادة الدين بعد ثبوته في الذمة: للقروض في المصارف التقليدية أجل ويلزم أن يسدد المدين ما عليه للمصرف عند حلول ذلك الأجل، ويعد مماطلاً إذا تأخر عن ذلك دون موافقة البنك؛ ولكنه إذا تأخر عن ذلك أو ماطل في السداد، زاد الدين في ذمته بمقدار ما زاد من الاجل؛ وتعمد البنوك على ما يسمى بإعادة جدولة الديون في الحالات التي يعجز العميل عن السداد في الوقت المقرر مع رغبته في استمرار علاقته المثمرة مع البنك واستعداده لتحمل فوائد إضافية.

لكن ذلك هو عين ربا الجاهلية المجمع على تحريمه وهو ما يشار إليه بقول المدين للدائن في العبارة المشهورة "زد لي في الأجل وأزيد لك في الدين" أو قول الدائن للمدين "أتقضي أم تربي" ولذلك لا سبيل إلى مثل ذلك في العمل المصرفي الإسلامي.

فإذا ماطل المدين الذي اشترى من البنك الإسلامي العقار أو المنقولات أو غيرها مرابحة أو بصيغة الاستصناع أو الإجارة والاقتناء لم يكن للمصرف أن يزيد عليه في الدين بفرض الغرامات التأخيرية؛ وما تقوم به بعض البنوك الإسلامية من فرض غرامات على التأخير إنما هو لغرض ردع المماطلين، ثم تتبرع بحصيلة تلك الغرامات لجهات البر والخير، إذ لا يجوز لها أن تستفيد من هذا الريع بتسجيله ضمن مصادر الدخل.

[1] د. خديجة خالدي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، مرجع سابق.

ب- تأثير صيغ العقد على معدل المخاطرة: إن الفرق الأساس بين نموذج المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي هو أن الثاني يعمل في الديون، فالعلاقة بين البنك وعملائه هي -بصرف النظر عن اسم المعاملة-علاقة دائن بمدين ومقرض بمقترض؛ أما البنك الإسلامي فإنه يعمل في البيوع وأنواع المشاركات والتأجير؛ وقد ظن البعض أن هذا سيعني أن مخاطر العمل المصرفي الإسلامي هي بالتعريف أعلى من المصرف التقليدي؛ الواقع أن هذا منظور خاطئ، إذ لا يمكن القول إن جنس القرض هو أدنى في المخاطرة من جنس البيوع أو المشاركات أو التأجير. لذلك فإن سعي البنوك الإسلامية الى جعل كل عملياتها في مجال المرابحة لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض مقدار المخاطر المصرفية. كما أن مجرد الإقراض لا يعني مخاطر قليلة.

ج- منع المتاجرة في الديون: بيع الدين إلى غير من هو عليه قبل أجله بأقل من قيمته الاسمية ممنوع وهذا يغلق الباب على المتاجرة في الديون؛ هذا يعني أن البنوك الإسلامية لا تستطيع حسم الكمبيالات لأن ذلك يؤول إلى الربا؛ والأهم من هذا إنه لا يمكن لتلك البنوك أن تعمد إلى تصكيك الديون المحمولة في دفاترها عن طريق بيعها إلى أطراف أخرى؛ إن وجود طريقة ذات كفاءة تمكن المصرف من إعادة تشكيل محفظة أصوله تؤدي بلا شك إلى قدرة أفضل على إدارة المخاطر ولا يتأتى ذلك في مصرف تشكل الديون معظم أصوله إلا ببيع الدين؛ فإذا كان بيع الدين ممنوعًا كما هو الحال في المصرفية الإسلامية، افتقرت هذه البنوك إلى المرونة في إدارة مخاطرها.

د- عدم جواز ضع وتعجل بالشرط: يعمد كثير من العملاء الى تصفية ديونهم قبل وقتها؛ ويكون هذا أحيانا حلاً مناسبًا لهم وللبنك؛ وهم عندما يفعلون ذلك فإنهم يعتمدون على نصوص في عقد القرض تبين مقدار الحسم الذي سيحصل عليه العميل لو فعل ذلك؛ ويتيح مثل هذا الأجراء إمكانية إدارة المخاطر الائتمانية بشكل يكفي بالنسبة للبنك. إلا أن مثل ذلك ممنوع في المرابحة فلا مانع من تعجيل السداد، ولا مانع من الحسم عند التعجيل. لكن فعل ذلك بالشرط المنصوص في العقد لا يجوز.

إدارة المخاطر في المصارف[1]:

[1] د. بوعظم كمال ود. شوقي بورقبة، تطوير نظام إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق.بتصرف.

- يمكن للمصارف الإسلامية أن ترتب المخاطر التي تتعرض لها حسب درجة الخطورة وإمكانية التعرض لها من خلال بناء أنظمة تكون مدمجة داخل نظم المعلومات التي تدير بها اعمالها.
- يمكن وضع دراسات على فترة ٥ سنوات لاستخلاص نسب إمكانية التعثر، ونسب الخسائر عند التعثر، وبالتالي منح ضمانة للمستثمرين الذين يترددون في استثمار أموالهم لعدم قناعتهم بوجود كفاءة إدارية في إدارة الاستثمارات ومخاطرها.
- غالبًا ما تقوم المصارف الإسلامية بدراسة وتقييم المخاطر بنفس الأساليب التي تقوم بها المصارف التقليدية سواء فيما يتعلق بمخاطر العميل أو البلد أو العملة وهذا ورغم اختلاف صيغ التمويل إلا أنه يجب على المصارف الإسلامية ان تتابع تطور النشاطات والقطاعات الاقتصادية وبالتالي فان المخاطر لا تنحصر فقط في إدارة الأموال ولكن في اختيار شركائها في المشاريع والاشراف على الاستثمار ومتابعته ومراقبته.
- تطوير بعض تقنيات إدارة المخاطر المستخدمة في المصارف التقليدية كإمكانية تحويل المخاطر من بنك إسلامي الى مؤسسات مالية أخرى عبر طرق مستحدثة مثل التامين التكافلي.
- تواجه المصارف الإسلامية مخاطر ائتمانية اعلى من المصارف التقليدية وذلك بسبب طبيعة التمويل التي تتميز به المصارف الإسلامية، كما أن المصارف الإسلامية مجبرة على استخدام وسائل محددة للتعامل مع مخاطر الائتمان وفق قيود الشريعة الإسلامية.

أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية:

عملية إدارة المخاطر في المصرف تعتمد على العديد من الأساليب من أجل تخفيف المخاطر منها:

– الدراسة الوافية لكافة طلبات الائتمان من حيث كل جوانب الائتمان.

– أخذ الضمانات حسب قابليتها للتسييل ونسبة تغطيتها للائتمان الممنوح والتي يتم مراقبتها وتقييمها بصورة مستمرة.

– اتباع نظام اللجان في منح الائتمان وضمن صلاحيات محددة.

– التنويع في المحفظة هو مبدأ أساسي في تخفيف مخاطر الائتمان؛ حيث تتضمن خطة المصرف السنوية التوزيع المستهدف للائتمان والاستثمارات على عدة قطاعات وأسواق مختلفة مع التركيز على القطاعات الواعدة، كما يوجد لدى البنك نظام لتصنيف مخاطر القطاعات الاقتصادية.

– مراقبة التركزات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية وحسب الضمانات وإرسال تقارير دورية عنها لاتخاذ إجراءات وقائية وتصحيحية عند اللزوم.

الفرضيات الأساسية لإجراء اختبارات الجهد فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية:

يستخدم المصرف فرضيات متعددة لإجراء اختبارات الجهد على المحفظة الائتمانية؛ تغطي هذه الفرضيات بشكل عام المخاطر الائتمانية المتوقعة والزيادة في مخصصات التدني المطلوبة لتغطية هذه المخاطر.

يندرج تحت هذه الفرضيات زيادة وانتقال في الديون غير المنتجة من كل فئة دين إلى الفئة الأدنى بنسب وسيناريوهات متعددة وفقًا للمخاطر الائتمانية المتوقعة في كل منطقة؛ بالإضافة لذلك، تختبر الفرضيات المستخدمة أثر التدهور في الجودة الائتمانية للتعرضات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية والانخفاض في القيمة السوقية للضمانات العقارية على الديون غير المنتجة ومخصصات التدني.

مقارنة بين بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك الشام الإسلامي وفقًا للتقارير السنوية لعام ٢٠١٨

توزيع المحفظة الائتمانية المباشرة لبنك بيمو السعودي الفرنسي وفقًا لدرجة المخاطر:

تسهيلات مباشرة	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المجموع
عادية متدنية المخاطر	٪٠.٠٢	٪٠.٠٠	٪٠.٠٠	٪٠.٠٠	٪٠.٠٢
عادية مقبولة المخاطر	٪٩.٦٣	٪٦.١٦	٪٤٤.٧٩	٪٥.٦٨	٪٦٦.٢٥
تحت المراقبة	٪٣.٥٢	٪٠.٥٨	٪١٠.٦٥	٪٢.٧٣	٪١٧.٤٧
غير عاملة	٪٣.١٧	٪١.٠٠	٪٨.٥٧	٪٣.٥١	٪١٦.٢٦
المجموع	٪١٦.٣٥	٪٧.٧٣	٪٦٤.٠١	٪١١.٩١	٪١٠٠.٠٠
الفوائد المعلقة/غير العاملة	٪٧.٨٤	٪١.٠٢	٪٣٢.٤٤	٪١١.١٨	٪٥٢.٤٩
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	٪١.٥٣	٪٠.١١	٪٢.٨٥	٪٠.٩٣	٪٥.٤١

مما ورد أعلاه نجد تتركز المحفظة الائتمانية بنسبة ٦٦.٢٥٪ في فئة الديون المقبولة المخاطر بينما الديون غير العاملة بنسبة ١٦.٢٦٪ وهذا ما يعني تعرض المحفظة لمخاطر ائتمانية قليلة في حال عدم سداد الديون المتعثرة بالإضافة الى تركز بنسبة ٦٤.٠١٪ في التمويلات الممنوحة للشركات الكبرى

توزيع مصادر التمويل والتسهيلات الائتمانية المباشرة لبنك بيمو السعودي الفرنسي:

مصادر التمويل	المبلغ/ ل.س	النسبة	التسهيلات	المبلغ/ ل.س	النسبة
حقوق المساهمين	٣٠,٣٧٢,٨٦٩,٧٨٣	٪٠.٠١	حسابات جارية مدينة	٧,٢٢١,٠٤٨,٠٠٠	٪٨.١١
ودائع الزبائن	٢٤٩,٤٨٨,١١١,٠٠٠	٪٩٩.٩٩	قروض وسلف	٨١,٧٨٤,٣١١,٠٠٠	٪٩١.٨٩
ودائع المصارف	٤,٦٤٢,٣٨٠,٥٠٦	٪٠.٠٠	سندات محسومة		
المجموع	٢٨٤,٥٠٣,٣٦١,٢٨٩			٨٩,٠٠٥,٣٥٩,٠٠٠	

تشكل التسهيلات الائتمانية المباشرة من اجمالي الودائع ما نسبته ٣٥.٦٪ وهي نسبة متدنية الى حد ما كون نشاط المصرف يعتمد بالدرجة الأولى على الإقراض وبالتالي عدم استخدام أموال المودعين في النشاط الأساسي للمصرف.

توزيع الضمانات المقبولة لبنك بيمو السعودي الفرنسي المقابلة للتصنيف الائتماني:

تسهيلات مباشرة	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المجموع
عادية متدنية المخاطر	٪٠.٠٣	٪٠.٠٠	٪٠.٠٠	٪٠.٠٠	٪٠.٠٣
عادية مقبولة المخاطر	٪١٠.٦٥	٪٧.١٥	٪٤٩.٩٣	٪٦.٣٠	٪٧٤.٠٣
تحت المراقبة	٪٣.٩٦	٪٠.٦٧	٪٩.٦٤	٪٢.٥٩	٪١٦.٨٦
غير عاملة	٪٢.٠٠	٪١.١٦	٪٣.٧٧	٪٢.١٥	٪٩.٠٨
المجموع	٪١٦.٦٤	٪٨.٩٨	٪٦٣.٣٤	٪١١.٠٥	٪١٠٠.٠٠

نلاحظ تركز الضمانات لفئة الديون المقبولة المخاطر بنسبة ٧٤٪ ومعظمها من الشركات الكبرى بنسبة ٦٣٪ بينما الضمانات لفئة الديون غير العاملة بنسبة ٩.٠٨٪ يعرض المصرف لمخاطر عالية في حال عدم سداد المتعاملين للديون.

شكلت الضمانات المقبولة لبنك بيمو السعودي الفرنسي ما يعادل قيمته ٧٦.٦ مليار ل.س توزعت بنسبة ١.٨٢٪ ضمانات نقدية و ٨٣.٢٣٪ ضمانات عقارية و ١.٤٣٪ سيارات وآلات و ١٣.٥٣٪ ضمانات أخرى وهذا ما يعرض المصرف أيضا لمخاطر تركز الضمانات في حال عدم سداد العملاء وانخفاض أسعار الرهونات العقارية.

توزيع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة لبنك بيمو السعودي الفرنسي وفقًا للقطاع الاقتصادي:

	صناعة	تجارة	زراعة	افراد وخدمات	المجموع
المبلغ/ل.س	١٩,٠٤٥,٢٦٠,٧٩٠	٣٣,٦٨٨,٤٧٧,٤٨٩	٩١,١٩١,٢٥٣	٢٣,٧٦٧,٩٣٩,٦٦٤	٧٦,٥٩٢,٨٦٩,١٩٦
النسبة	٢٤.٨٧٪	٤٣.٩٨٪	٠.١٢٪	٣١.٠٣٪	١٠٠.٠٠٪

نلاحظ قدرة المصرف على توزيع التسهيلات الممنوحة في القطاعات الاقتصادية بنسب متقاربة إلى حد ما وهذا ما يخفف من تعرضه لمخاطر التركز في القطاع الاقتصادي.

توزيع المحفظة الائتمانية المباشرة لبنك الشام الاسلامي وفقًا لدرجة المخاطر :

التمويلات المباشرة	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المجموع
عادية متدنية المخاطر	٠.٠٠٪	٠.٠٠٪	٠.٠٠٪	٠.٠٠٪	٠.٠٠٪
عادية مقبولة المخاطر	١.٢٢٪	٣.٢٧٪	٨٤.٨٢٪	٢.٩٠٪	٩٢.٢١٪
تحت المراقبة	٠.٠٠٪	٠.٠٩٪	٣.٧٨٪	٠.٧٢٪	٤.٥٨٪
غير عاملة	٠.٤٠٪	٠.٠٣٪	٢.٢٥٪	٠.٥٢٪	٣.٢٠٪
المجموع	١.٦٢٪	٣.٣٩٪	٩٠.٨٥٪	٤.١٤٪	١٠٠.٠٠٪
العوائد المعلقة/غير العاملة	١.٨٨٪	٠.٢٤٪	٢.٦٢٪	٠.٤٧٪	٥.٢١٪
مخصص تدني ذمم البيوع مؤجلة وارصدة التمويلات	٠.٤٠٪	٠.١٠٪	٤.٣٣٪	٠.٥١٪	٥.٣٥٪

مما ورد أعلاه نجد تتركز المحفظة الائتمانية بنسبة ٩٢.٢١٪ في فئة الديون المقبولة المخاطر بينما الديون غير العاملة بنسبة ٣.٢٠٪ وهذا ما يعني تعرض المحفظة لمخاطر ائتمانية قليلة جدا في حال عدم سداد الديون المتعثرة بالإضافة الى تركز بنسبة ٩٠.٨٥٪ في التمويلات الممنوحة للشركات الكبرى.

توزيع مصادر التمويل وذمم البيوع المؤجلة لبنك الشام الإسلامي :

	المبلغ/ل.س	النسبة		المبلغ/ل.س	النسبة
ايداعات المصارف	٢٨,٢٢٢,٠٤٢,٤٩٥	٢٣.٣٤٪	المرابحات	٥٠,٧٨٢,٩٥٢,٠٣٢	١٠٠٪
ارصدة العملاء	٥٣,٩٦٧,٠٦٨,٣٩٥	٤٤.٦٤٪			
حسابات استثمار مطلقة	٣٨,٧٠٧,٧٧٣,٢٥٠	٣٢.٠٢٪			
المجموع	١٢٠,٨٩٦,٨٨٤,١٤٠			٥٠,٧٨٢,٩٥٢,٠٣٢	

تشكل التسهيلات الائتمانية المباشرة من اجمالي الودائع ما نسبته ٤٢.٠١٪ ونسبة ٩٤.١٠ ٪ من ودائع العملاء وهي نسبة جيدة وما يدل على حسن إدارة المصرف لأمواله وقدرته على استخدام السيولة المتاحة لديه من أموال المودعين في التمويلات والبيوع المؤجلة.

توزيع الضمانات المقبولة لبنك الشام الاسلامي المقابلة للتصنيف الائتماني:

تسهيلات مباشرة	الأفراد	التمويلات العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المجموع
عادية متدنية المخاطر	٪٠.٠٠	٪٠.٠٠	٪٠.٠٠	٪٠.٠٠	٪٠.٠٠
عادية مقبولة المخاطر	٪١.١٥	٪٢.٤٧	٪٨٦.٩٢	٪٢.٩٩	٪٩٣.٥٣
تحت المراقبة	٪٠.٠٠	٪٠.٠٩	٪٣.٧٦	٪٠.٦٠	٪٤.٤٦
غير عاملة	٪٠.٤٠	٪٠.٠٣	٪١.٣١	٪٠.٢٧	٪٢.٠٢
المجموع	٪١.٥٥	٪٢.٦٠	٪٩١.٩٩	٪٣.٨٦	٪١٠٠.٠٠

نلاحظ تركز الضمانات لفئة الديون المقبولة المخاطر بنسبة ٩٣.٥٣٪ ومعظمها من الشركات الكبرى بنسبة ٩١.٩٩٪ بينما الضمانات لفئة الديون غير العاملة بنسبة ٢.٠٢٪ يعرض المصرف لمخاطر عالية في حال عدم سداد المتعاملين للديون.

شكلت الضمانات المقبولة لبنك الشام الاسلامي ما يعادل قيمته ٤٨.٧ مليار ل.س توزعت بنسبة ٠.٠١٪ ضمانات نقدية و ٤٨.٤٨٪ ضمانات عقارية و ٥.٦٦٪ سيارات وآلات و ٤٥.٨٦٪ كفالات مصرفية وهذا ما يعكس استيفاء المصرف لضمانات مختلفة مما يخفف من مخاطر تركز الضمانات في حال عدم سداد العملاء وانخفاض أسعار الرهونات العقارية.

توزيع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة لبنك الشام الاسلامي وفقًا للقطاع الاقتصادي:

صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أخرى	افراد وخدمات	المجموع
٣,٩٨٦,١٢٣,٠٦٨	٤٠,١٠٩,٩٤٨,٢٣١	٢٢٥,١٨٥,٨٩٨	١١٧,٥٧٧,٠٥٦	١,٢٨٣,٠٥٨,٦٣٣	٢,٢٥٩,١٧١,٩٧٨	٤٧,٩٨١,٠٦٤,٩٥٥
٪٨.٣١	٪٨٣.٦٠	٪٠.٤٧	٪٠.٢٥	٪٢.٦٧	٪٤.٧١	٪١٠٠.٠٠

نلاحظ تركز التسهيلات الممنوحة في القطاع الاقتصادي وهذا ما يعرض المصرف لمخاطر التركز في القطاع الاقتصادي.

مقارنة بين بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك الشام الإسلامي من حيث تغطية الضمانات للديون:

	بنك بيمو			بنك الشام		
	قيمة التسهيلات	الضمانات المقابلة	التغطية	قيمة التمويلات	الضمانات المقابلة	التغطية
عادية متدنية المخاطر	٢٢,٢٢٣,٩٢٨	٢٢,٢٢٣,٩٢٨	٪١٠٠.٠٠	٠	٠	٠
عادية مقبولة المخاطر	٥٨,٩٢٦,٣٩٥,٣٠٤	٥٦,٧٣٥,٤٣٤,٩١٩	٪٩٦.٢٢	٤٦,٨٢٨,٨٧٢,٣٧٢	٤٥,٦١٠,٤٥٦,٣٥٣	٪٩٧.٤٠
تحت المراقبة	١٥,٥٥٢,٧١٨,٥٨٦	١٢,٩٢٠,٩٠٦,٧٦٩	٪٨٣.٠٨	٢,٣٢٧,٨٧٥,٠٨٧	٢,١٧٣,٧٠٤,٠٠٧	٪٩٣.٣٨
غير عاملة	١٤,٤٦٨,٠٢١,٢٨٧	٦,٩٥٨,٠٨٢,٦٢٠	٪٤٨.٠٩	١,٦٢٧,٢٠٤,٥٧٣	٩٨٣,٥٥١,٩٦٠	٪٦٠.٤٤
غير عاملة بعد تنزيل الفوائد / العوائد المعلقة	٦,٨٧٤,٢٢٥,٠٩٧	٦,٩٥٨,٠٨٢,٦٢٠	٪١٠٠	١,٥٤٢,٤١٧,٦٢٠	٩٨٣,٥٥١,٩٦٠	٪٦٣.٧٧

نلاحظ قدرة بنك الشام على تغطية ديونه بنسب تغطية أعلى من بنك بيمو وخاصة بالنسبة للديون غير العاملة حيث تغطي الضمانات أصل التمويلات والربح بنسبة ٦٠٪ مقابل نسبة تغطية لبنك بيمو ٤٨٪ الا ان قدرة بنك بيمو بتغطية أصل القروض بنسبة ١٠٠٪ حيث تشكل الفوائد المعلقة من الديون غير العاملة نسبة ٥٢.٤٩٪

يتعرض بنك بيمو لمخاطر تركز في توزيع المحفظة اقل من بنك الشام حيث يعتمد بنسبة ١٦٪ من محفظته لتمويل الافراد و ١١٪ للمؤسسات المتوسطة بينما بنك الشام تتركز محفظته بنسبة ٩٠٪ في الشركات الكبرى إلا أن من مخففات ذلك تعرض الشركات الكبرى للفشل والتعثر باحتمالات أقل.

مقارنة بين بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك الشام الإسلامي من حيث توزع المحفظة:

تسهيلات مباشرة	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المجموع
بنك بيمو السعودي الفرنسي	٪١٦.٣٥	٪٧.٧٣	٪٦٤.٠١	٪١١.٩١	٪١٠٠.٠٠
بنك الشام	٪١.٦٢	٪٣.٣٩	٪٩٠.٨٥	٪٤.١٤	٪١٠٠.٠٠

يتعرض بنك بينو لمخاطر تركز في توزيع المحفظة اقل من بنك الشام حيث يعتمد بنسبة ١٦٪ من محفظته لتمويل الافراد و ١١٪ للمؤسسات المتوسطة بينما بنك الشام تتركز محفظته بنسبة ٩٠٪ في الشركات الكبرى إلا أن من مخففات ذلك تعرض الشركات الكبرى للفشل والتعثر باحتمالات أقل.

مقارنة بين بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك الشام الإسلامي من حيث توظيف أموال المودعين:

توظيف بنك الشام لأموال المودعين في التمويلات بنسب أفضل من توظيف بنك بيمو.

	بنك بيمو	بنك الشام
اجمالي الودائع	٢٨٤,٥٠٣,٣٦١,٢٨٩	١٢٠,٨٩٦,٨٨٤,١٤٠
ودائع العملاء	٢٤٩,٤٨٨,١١١,٠٠٠	٥٣,٩٦٧,٠٦٨,٣٩٥
المحفظة الائتمانية	٨٩,٠٠٥,٣٥٩,١٠٥	٥٠,٧٨٢,٩٥٢,٠٣٢
نسبة المحفظة / اجمالي الودائع	٪٣١.٢٨	٪٤٢.٠١
نسبة المحفظة / ودائع العملاء	٪٣٥.٦٨	٪٩٤.١٠

خلاصة البحث:

– رغم تنوع وتعدد المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان إلا أن المخاطر الائتمانية تمثل أساس المخاطر الجوهرية التي تعترض القرار الائتماني. وإن معرفة تلك المخاطر يتطلب تحديدها بدقة بمعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد ما احتمالات حدوثها وهو ما يساعد إدارة الائتمان على التحوط منها وتجنب آثارها السلبية، فالقضاء على المخاطر المصرفية بصفة عامة والمخاطر الائتمانية خاصة مستحيل فالخطر يظل قائما في جميع نشاطات البنك وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية لتفاديها أو علاجية لتجنب ومواجهة النتائج المحتملة عند حدوثها.

– يعد تحليل الائتمان أساس متابعة وإدارة مخاطر الائتمان المصرفي كما أن قياس تلك المخاطر يساعد بدرجة كبيرة في الحد منها ومن بين الوسائل الهامة للحد والتقليل من تلك المخاطر والذي أصبح اتجاها حديثا تتبناه الكثير من المؤسسات في ظل زيادة المنافسة وكثرة المخاطر هو الاعتماد على فلسفة التنويع سواء بتنويع مخاطر الائتمان أو تنويع محفظة الاستثمار لضمان تحقيق عوائد بأقل خسائر ممكنة[1].

– من الواضح من خلال العرض السابق بأن البنوك الإسلامية انتهجت نفس نهج البنوك الربوية في مواجهة خطر المماطلة وذلك باعتمادها على أساليب تعويض الدائن عند فوات الربح أكثر من اهتمامها بأساليب الزجر والردع والتشهير بالمماطل.

– الصيغ والأساليب المتاحة للبنوك التقليدية التي تستخدمها في إدارة المخاطر الائتمانية ليست جميعها متاحة للبنوك الإسلامية، نتيجة للمحظورات الشرعية. ونتيجة لذلك كانت المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية أعلى من المخاطر الائتمانية في البنوك الربوية.

[1] د. مفتاح صالح، المخاطر الائتمانية تحليلها – قياسها -إدارتها – والحد منها، مرجع سابق

– اعتماد البنوك الاسلامية على المرابحة كصيغة وحيدة تقريباً لتوظيف أموالها، حيث تصل المرابحات إلى ما يزيد عن ٩٠٪ من العمليات في عدد من البنوك الإسلامية. وحتى تلك التي نجحت في استخدام صيغ أخرى تركز على الصيغ المولدة للديون مثل الاستصناع. ولقد أدى التركيز على المرابحات إلى حرمان هذه المصارف من الاستفادة من الإمكانات التي تتيحها صيغ المضاربة وأنواع العقود القائمة على المشاركة والتأجير. ولعل أحد أهم أسباب ذلك هو أن البنوك الإسلامية تنافس البنوك التقليدية في أسواقها.

– المضاربة والمشاركات بأنواعها تحمل في طياتها معدلاً أعلى من المخاطر الأخلاقية؛ ذلك أن هذه الصيغ تعتمد بالإضافة إلى الظروف المحيطة على قرارات وأمانة عميل البنك بالنشاط التجاري؛ ولذلك إذا كان المستوى الأخلاقي لذلك العميل هو دون المستوى المطلوب أصبح الوصول إلى الأهداف المرجوة من الاستثمار غير ممكن. إلا أن هذه الصيغ تمتاز بقدرتها على استيعاب جميع المخاطر وإدخالها ضمن الربح. ولا تصطدم عند محاولة معالجتها بأي ضوابط شرعية[1].

[1] د. خديجة خالدي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، مرجع سابق.